إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/32
للنشر الفوري
30 يناير 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

تونس : المجلس التنفيذي يستكمل المراجعتين الأولى والثانية بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود ويوافق على صرف 506.7 مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 يناير 2014 المراجعتين الأولى والثانية لأداء الاقتصاد التونسي في ظل برنامج لمدة عامين يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني مع الصندوق. ويسمح استكمال المراجعتين بصرف مبلغ فوري قدره 329.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 506.7 مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المصروفة إلى 427.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 658.8 مليون دولار أمريكي).

وكان المجلس التنفيذي قد وافق بتاريخ 7 يونيو 2013 على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهرا بقيمة 1.146 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.76 مليار دولار أمريكي، أو 400% من حصة تونس في الصندوق) (راجع البيان الصحفي رقم 13/202)

وباستكمال المراجعتين الأولى والثانية، يكون المجلس التنفيذي قد وافق على طلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم التزامها بمعايير الأداء الموضوعة لصافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول المحلية، استنادا إلى ما اتخذته من إجراءات تصحيحية في هذا الصدد. وقد مُنِح هذا الإعفاء فيما يتعلق بهدف المالية العامة الأوَّلي لنهاية ديسمبر نظرا لعدم توافر البيانات النهائية بعد.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس بشأن تونس، صرحت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بما يلي:

"تمر تونس بمرحلة انتقالية مطولة على الصعيد السياسي وتواجه بيئة محلية وإقليمية محفوفة بالتحديات. ومع ذلك، فقد واصل الاقتصاد التونسي نموه، وإن كان بوتيرة متوسطة، والضغوط التضخمية قيد السيطرة، كما استقر المركز الخارجي. وقد تمت مؤخرا الموافقة على الدستور الجديد وتعيين حكومة جديدة للإشراف على الانتخابات القادمة، فيما يمثل خطوات مهمة إلى الأمام.

"وقد تباين الأداء في ظل البرنامج الذي يدعمه الصندوق، حيث فرض انخفاض التمويل الخارجي عائقا أمام تحقيق أهداف الاحتياطيات، وأدت احتياجات السيولة إلى عدم تحقيق الهدف النقدي. وكان العجز الأولي في نهاية ديسمبر أقل من الوارد في البرنامج، وهو ما يرجع في معظمه إلى عدم تنفيذ الموازنة بالكامل وتأجيل المدفوعات النقدية. وقد استمر التقدم في الإصلاحات الهيكلية، ولكن بوتيرة بطيئة.

"وتم تأجيل إجراءات التقشف المالي لعام 2014 لإتاحة المجال أمام الإنفاق الداعم للنمو، لكنه لا يزال مطلبا ضروريا للحد من مواطن الضعف القائمة. ومن الإجراءات التي تحظى بالترحيب زيادة تعريفات الكهرباء، إلى جانب ما اتُخذ من تدابير لحماية الأسر الفقيرة. ومن شأن زيادة تخفيض دعم الطاقة والسيطرة الصارمة على فاتورة الأجور أن يؤديا إلى تحسن مركز المالية العامة وتحسين مكونات الميزانية. وستكون الإصلاحات في مجال الإيرادات وإدارة المالية العامة بمثابة عامل مساعد في هذا الصدد أيضا. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتجنب الإنفاق القاصر على الاستثمارات العامة والبرامج الاجتماعية اللذين يمثلان عاملا مهما لتعزيز النمو.

"ويمكن زيادة تشديد السياسة النقدية إذا تفاقمت آفاق التضخم وزادت الضغوط على سعر الصرف. وسيؤدي إلغاء الحدود القصوى على الإقراض المصرفي إلى تعزيز آلية انتقال تغيرات السياسة النقدية. ومن المهم أيضا زيادة مرونة سعر الصرف لدعم الاحتياطيات الوقائية.

"وينبغي معالجة أوجه الضعف في النظام المصرفي بشكل حاسم. ومن الإجرءات الجديرة بالترحيب في هذا الصدد ما اتخذ مؤخرا لتحسين إعداد التقارير المالية وتقوية الرقابة المصرفية وإصلاح الحوكمة في البنوك العامة. وتتضمن الأولويات القصوى في هذا الخصوص وجود رؤية استراتيجية للبنوك العامة وشركة لإدارة الأصول وإطار جديد لتسوية الأوضاع المصرفية.

"وينبغي التعجيل بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لتخفيض البطالة. ومع إنشاء شبكة للضمان الاجتماعي تستهدف المستحقين وتصاحب الإلغاء التدريجي لدعم الوقود، يمكن حماية شرائح السكان الأكثر عرضة للتأثر برفع الدعم والحد من عدم المساواة."